

جميع تابعيها وخدمها ومجاوري قصورها ، واعظم شامد على ذلك حالة العائلات الشرقية « كذا » في انكلترا فهي رأس الشب وزهرة وفرة ومستودع حب الوطن والمعين الأعظم للحكومة ، اما في الشرق فالعائلات الشرقية لا تكاد توجد فضلا عن العائلات البسيطة كما تقدم

اسطقس الحق

﴿ تمة ما سبق ﴾

(وأما القول) بأن العات والخلات النفسية لولد المرضعة هي العات والخلات الرضاية له بعينها فباطل إذ مع انه يشبه هذا هذيات المجازين تفرض ان ولد المرضعة لم يرتضع من أمه فينشد لا يتحقق له الرضاع وأسا لا بالمعنى اللغوي ولا بالمعنى الشرعي وليس هذا مجرد فرض بل هو متحقق في نفس الامر ألم تعلم انه كم من ولد لا يرتضع من أمه ولا من ثدي آدمية بل ينشركه وعظمه من حليب بقرة وايضا الشق الاول من التريد الثاني يهدم بنيانه كما لا يخفى فصحص لك أن دخوله تحت خطاب قوله « وبنات الاخ » مستحيل أي حرمة بنت الرضيع على ولد المرضعة محال والا لزم المحال وكل ما هو مستلزم المحال محال ويتألف منه قياس اقتراني متبع المطلوب هكذا : حرمة بنت الرضيع على ولد المرضعة يستلزم المحال وكل ما يستلزم المحال محال فحرمة بنت الرضيع على ولد المرضعة محال . ولك ان تؤلف قياسا استثنائيا متجا للطلب أيضا هكذا : لو حرمت بنت الرضيع على ولد المرضعة لدخل تحت خطاب قوله تعالى « وبنات الاخ » لكن دخوله تحت خطاب قوله تعالى « وبنات الاخ » محال فحرمة بنت الرضيع على ولد المرضعة محال . وأيضا تقرر الدليل بوجه حسن جامع مختصر هو ان حرمة المحرمات من الرضاع ثابتة بقوله صلى الله عليه وسلم « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » فالمحكوم عليه بحرمة هذه المحرمات إما أن يكون ممن صدر منه فعل الرضاع أولا والثاني صريح الاستحالة من وجوه . أما أولا فلان قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من

(المأثر) (١١٢) (المجلد الأول)

الرضاع ما يحرم من النسب بحكم بأعلى صوت ان الحرمة الرضاعية متحققة من الرضاع البتة
فتقدم الحرمة من دونه فتألف لحكم الحديث وأما ثانياً فلان الرضاع هو علة تامة لحرمة
المحرمات من الرضاع كما ينص به الحديث فعدم العلة التامة ووجود المألوف محال قطعاً
وأما ثالثاً فلانه يلزم منه ان يثبت لكل فرد من أفراد أمة النبي صلى الله عليه وسلم
تلك المحرمات من الرضاع من دون صدور فعل الرضاع منه وهو كما ترى وعلى الاول
ان حرمت بنت الرضيع على ولد المرضعة فاما ان يكون هو كالرضيع ممن يصدر منه
فعل الرضاع أولاً لا يكون ففعل الشق الاول يلزم ان تحرم من الرضاعة مجموع العمات
واخالات والاخوات وغيرهن من الرضاع كما تحرم مجموع تلك المحرمات في النسب
من نسب والابطال يقتضي الحديث وهو محال. وعلى الثاني حرمة بنت الرضيع على
ولد المرضعة صريح البطلان والوجه ما تقدم

(فان قلت) ان ولد المرضعة وان لم يكن ممن يصدر منه فعل الرضاع
لكن له علاقة رضاعية لارتضاع الرضيع من أمه فتحرم بنت الرضيع عليه من
رضاع الرضيع (قلت) ليت شعري ما شجبه على هذا القول اذ هو باطل من
وجوه أما أولاً فلان علة الحرمة لكل واحدة من بنات الاخ والعمات واخالات
وغيرهن سواء كن من النسب او الرضاع واحدة فلو حرمت بنت الرضيع على
ولد المرضعة بناء على انها بنت الاخ له من الرضاع من رضاع الرضيع لزم ان تحرم
عليه العمات واخالات من الرضاع أيضاً أما ثانياً فلان ثبوت الحرمة من رضاع الرضيع
بعلاقة رضاعية بما روينا من الحديث غير مسلم ومن ادعى فعليه البيان من الحديث
والقرآن. أما ثالثاً فلان ولد المرضعة وان كانت له علاقة رضاعية لكنه ليس ممن يصدر
منه فعل الرضاع وثبوت الحرمة لمن لا يصدر منه فعل الرضاع باطل من الوجوه التي
تقدم ذكرها. أما رابعاً فلانه ههنا شخصان أحدهما هو الذي صدر منه فعل الرضاع
وهو الرضيع فقد حرمت من رضاعه العمات وبنات الاخ والعمات واخالات وغيرهن
من الرضاع يقتضي الحديث وثانيهما هو الذي لم يصدر منه الرضاع لكن له علاقة
رضاعية وهو ولد المرضعة فيثبت ان حرمت عليه بنت الرضيع من رضاعه فاما ثبت
الحرمة بقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أولاً والثاني صريح

الاستحالة اذ الحرمة الرضاعية ثابتة بهذا الحديث فهل يجترى أحد على القول بالحرمة بدونه . وعلى الأول لو سلم ثبوتها منه لزم ان تحرم من هذا الرضاع مجموع الامهات والعمات والخالات وغيرهن من الرضاع بمقتضى الحديث والاباطل مقتضاه وهو صريح الاستحالة وأما ثبوت حرمة بنت الرضيع فقط على ولد المرضعة فمحال قطعا واعلم ان حكم الرضاع والجزئية واحد اذ على القول بطلية الجزئية ونسليهما لا بد ان يعبر عن الرضاع والنسب في قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بالجزئية النسبية ابقاء للحديث الذي هو المستدل به عند الكل فهما سياتان في الحكم وهذا هو المحقق لدى المحققين الكاملين وان كان القوم عنه غافلين

(وأيضا) تقرر دليلا آخر أحسن وهو يقتضي تمهيد مقدمات . الأولى ان قوله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من الرضاعة ما حرم من الولادة يحكم بأن الولادة هي علة تأمة لحرمة المحرمات السبع من النسب وينص بأن وزان الرضاع وزان النسب بعينه . والثانية أن الظاهر من قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت) ان المخاطبين بقوله تعالى حرمت عليكم الآية كل فرد من أفراد أمة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في المقدمة الأولى أن الولادة هي علة الحرمة في المحرمات السبع فوجب أن تكون علة الحرمة قائمة بكل واحد واحد بالذات والانتماء الخطاب اذ سبب الخطاب وجود علة الحرمة وهي الولادة كما يفصح من الحديث ان الله حرم من الرضاعة ما حرم من الولادة فلم توجد العلة لم يوجد السبب وانعدام السبب يستلزم انعدام السبب فالحرمة كما ترى على أن وجود الحرمة بلا قيام علة الحرمة بالخطاب باطل من وجوه أما أولا فان الخطاب بأنه حرمت عليكم أيها المخاطبون عماتكم من الولادة والولادة قائمة بغيرهم مستحبل اذ هو ينبئ عن السفاهة والجهالة والله تعالى عنهما علوا كبيرا وأما ثانيا فلان حرمة العمات لزيد عليه لما كانت معلة بالولادة لزم قيام العلة به فلم تكن العلة قائمة به لزم وجود المعلول بلا وجود العلة وهو محال على أن حرمة المحرمات السبع اذا كانت معلة بالولادة فمن قامت به الولادة حرمت عليه لا على غيره كما لا يخفى وأما ثالثا فلانه يلزم منه أن تحرم أخت عمرو على زيد مثلا من العلة المحرمة

القائمة بعمرو وما له أن يرتفع حينئذ عقد النكاح الذي هو متحقق من الله ورسوله عن سطح الأرض اذ يلزم منه أن تحرم بنت كل واحد وأخته مثلاً على الآخر بالصلة القائمة به وهو كما ترى وأما وإبنا فلان المخاطبين بهذا الخطاب كل واحد واحد على حياته وكل واحد من العباد سواء عند الله الحق فثبتت الحرمة من الصلة القائمة بالنسب تخصيصاً بتخصيص وهو محال والتخصيص من الله أيضاً باطل اذ نسبته الى جميع الممكنات واحدة كما لا يخفى وأما خامساً فلاته لا كان كل واحد مخاطباً ومحرمات عليه بعلته الولادة وجب قيام الولادة بكل واحد حتماً والا استحالة وجود الخطاب والمحرم عليه فضلاً عن ثبوت المحرمات له وكذا الحكم في الرضاع بينه بحكم المقدمة الأولى (والثالثة) ان قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب يحكم بان حرمة المحرمات الرضاعية ثابتة من الرضاع كما أن حرمة المحرمات النسبية ثابتة من النسب وان الرضاع علة قائمة للمحرمات من الرضاع كما أن النسب علة للمحرمات من النسب (والرابعة) ان الحرمة الرضاعية مستحيلة بدون الرضاع بحكم المقدمة الثالثة (والخامسة) أن الضرورة شاهدة بأنه لا بد من قيام علة الحرمة بالمحرم عليه أو المحرم بالذات والا حكم بحرمة المباحات بأسرها كما لا يخفى

فإذا تمهدت هذه المقدمات فنقول : انه لو فرضنا أن زيدا مثلاً ارتضع من طليحة حرمت رضاعة المحرمات السبع من الرضاع بحكم المقدمة الثالثة وأما ولد المرضعة فلا يخلو اما أن يكون له الرضاع أم لا فعلى الاول لزم أن تحرم من رضاعه أيضاً المحرمات السبع من الرضاع بلافق بحكم المقدمة الثالثة وعلى الثاني ثبتت الحرمة له مستحيل جداً بحكم المقدمة الرابعة وأيضاً القول بأن بنت الرضيع محرمه على ولد المرضعة من رضاع الرضيع محال قطعاً بحكم المقدمة الثانية وأيضاً من الخامسة فقد استبان لك أن بنت الرضيع غير محرمه على ولد المرضعة البتة هذا حكم حديث الرسول الكريم والحق

هدد الرحمن الرحيم

(المنار) أثبتنا هذه الرسالة بحروفها ونرغب إلى أفاضل علماء الأزهر الشريف انتقادها اجابة لطالب مؤلفها وبياناً للحق ونحن ننشر ما يكتبون لنا في ذلك ونرجو منهم مراعاة الاختصار